

## الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

الثالثة : لو وصى له وـ .

الثالثة : لو وصى له وـ : قسم نصفان على الصحيح من المذهب قدمه في الرعایتين و الحاوي الصغير و الفائق و الفروع .

وقيل : كله له كالتي قبلها جزم به في الكاف .

الرابعة : لو وصى لزید وللقراء بثلثه : قسم بين زید والقراء نصفين .

نصفه له ونصفه للفقراء على الصحيح من المذهب .

قدمه في الرعايتين و الحاوي الصغير و الفروع .

وقال في الرعاية الكبرى قلت : إذا أوصى لزيد وللفقراء : فهو كأحدهم فيجوز أن يعطي أقل  
شيء انتهى .

ولو كان زيد فقيراً : لم يستحق من نصيب الفقراء شيئاً نص عليه في رواية ابن هانئ و علي بن سعيد وهو المذهب وعليه الأصحاب . ونقل القاضي الاتفاق على ذلك .

مع أن ابن عقيل في فنونه حكى عنه : أنه خرج وجهاً بمشاركتهم إذا كان فقيراً ذكره في القاعدة السابعة عشر بعد المائة .

قوله وإن وصى لوارثه وأجنبي بثلث ماله فرد الورثة : فللأجنبي السادس بلا نزاع أعلم . وإن وصى لهما بثلثي ماله : فكذلك عند القاضي . يعني : إذا رد الورثة نصف الوصية وهو ما جاوز الثالث من غير تعين فيكون للأجنبي السادس والسدس للوارث .

هذا المذهب جزم به في الوجيز وغيره :

وقدمه في الرعايتين والحاوي الصغير والفروع والفارق وشرح ابن منجا .  
واختاره ابن عقيل .

وعند أبي الخطاب له الثالث كله كما لورد الورثة وصيته .

و قيل : السادس للأحذاني و يبطل الباقي فلا يستحق الوارث فيه شيئا